اللاجئـــون الجزائريـــون في تـــونس إبـــان الثـــورة التحريريـــة الجزائريـــة (١٩٥٤- ١٩٦٢)

"دراسـة نقديـة مـن خـلال وثائق الأرشيف الفرنسـي"

د. لمياء بوقريوة

أستاذة التاريخ الحديث والمعاصر
قسم التاريخ – كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الحاج لخضر – الجمهورية الجزائرية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

لمياء بوقريوة، اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية الجزائرية (١٩٥٤- ١٩٦٢): دراسة نقدية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي.- دورية كان التاريخية.- العدد السادس عشر؛ يونيو ٢٠١٢. ص ٧٩ – ٨٥.

www.kanhistorique.org ISSN: 2090 – 0449

خمسة أعوام من الدراسات التاريخية ٢٠٠٨ – ٢٠١٢

ملخص

بدأ تدفق اللاجئين الجزائريين على تونس والمغرب الأقصى بأعداد هائلة هروبًا من سياسة التقتيل الجماعي بعد تعرض القرى والمداشر والدواوير إلى التدمير الشامل، وقد أدى توافد اللاجئين باستمرار إلى عدم إمكانية هاتين الدولتان من استيعابهم. ففي سنة ١٩٥٦ وصل عدد اللاجئين إلى (٤٠) آلف نسمة، وبحلول خريف ١٩٥٧ قفز العدد إلى (١٠٠) ألف نسمة، وسبب ذلك هو تزايد العمليات العسكرية الخطيرة من طرف الجيش الفرنسي، وبعد عام واحد ارتفع العدد إلى (١٨٠) ألف لاجئ. لقد فاق عدد اللاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب الأقصى خلال الثورة التحريرية (٢٠٠) ألف نسمة من شيوخ ونساء وأطفال ومعطوبين. وتسلط الدراسة الضوء على اللاجئين الجزائريين في تونس خلال الثورة التحريرية الجزائرية (١٩٥٤- ١٩٦٢) وذلك من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي.

مُقدّمة

يلاحظ الدارس للتاريخ المغاربي منذ الوهلة الأولى تجدر فكرة الأخوة المغاربية في كيان أهالي المنطقة، وبالعودة إلى السيرورة التاريخية يمكن أن نستشف العمق التاريخي لفكرة الأخوة المغاربية التي عبرت عن كينونة سياسية اجتماعية واحدة لا يمكن الفصل بينها، رغم وقوف المستعمر الفرنسي على ضرب مقوماتها المتجدرة عبر التاريخ إلا أنه فشل في مسعاه بفعل الوعي الحضاري للشعب المغاربي وتمسكه بهويته ووحدته الوطنية والحضارية.

ومن هذا المنطلق، كان الدور الكبير لبلدان المغرب العربي عامة وتونس خاصة في دعم الثورة الجزائرية ونصرتها في المرحلة الأخيرة لتصفية الاستعمار الفرنسي بالمغرب العربي. ولعل الأسباب التي دفعتني إلى البحث في هذا الموضوع بالأساس هي محاولة الوقوف على السياسة الاستعمارية المطبقة في الجزائر عموما وفي المنطقة الشرقية بوجه خاص، ونظرا للطابع الذي يميزه الامتداد الجغرافي بين الجزائر، والروابط القوية بين أبناء الشعبين التونسي والجزائري، والسعي إلى الوقوف على العوامل المؤدية إلى تهجير الجزائريين وتشريدهم، والتطرق إلى أهم مناطق تواجد اللاجئين الجزائريين بتونس وإبراز معاناتهم وطبيعة العلاقات التي كانت سائدة بينهم وبين السلطة التونسية منذ تواجدهم على التراب التونسي إلى غاية الاستقلال و تأثير ذلك على الثورة التحريرية. ولكل هذا كان يتحتم علينا إعطاء مفهومًا واضحًا لمعنى لاجئ لكي لا يكون هناك لبسًا لهذا المصطلح خلال هذه الدراسة.

أولاً: مَن هو اللاجئ

حسب ما ورد في معاهدة اللاجئين للأمم المتحدة لعام ١٩٥١ بخصوص وضع اللاجئين فإن تعريف اللاجئ: "هو الشخص الذي بسبب مخاوف حقيقية من اضطهاد بسبب العرق، الدين، الجنسية، انتمائه إلى طائفة اجتماعية معينة أو ذات رأي سياسي، تواجد خارج البلد الذي يحمل جنسيته، وغير قادر بسبب هذه

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

المخاوف الاعتماد على حماية دولته أو العودة لبلده بسبب المخاوف من الاضطهاد". وما يلاحظ على هذا التعريف أنه لا يزال غير مفهوم ولا يستخدم بطريقة ثابتة ومستقرة في اللغة اليومية. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما تخلط وسائل الإعلام بين اللاجئين، وأولئك الذين يهاجرون لأسباب اقتصادية وبين المجموعات المضطهدة في بلدانها.

وعليه فمفهوم لاجئ الذي نعتمده من خلال هذه الدراسة هو المفهوم الذي وجدناه في دائرة المعارف البريطانية والذي جاء فيه :"أن اللاجئين هم الأشخاص الذين يجبرون على ترك بيوتهم خوفًا من الاضطهاد سواء بشكل فردي، أو جماعي لأسباب سياسية، أو دينية، أو عسكرية، أو لمشاكل أخرى". وقبل الخوض في أسباب وجود فئة المشردين الجزائريين أثناء الثورة التحريرية المجيدة في تونس والسياسة الاستعمارية على الجزائر بصفة عامة والمنطقة الشرقية بصفة خاصة، لابد أن نوضح أهمية المنطقة الحدودية بالنسبة للثورة الجزائرية.

أهمية المنطقة الحدودية الشرقية للثورة التحريرية الجزائرية

لقد لعبت المنطقة الأولى التاريخية (الولاية الأولى لأوراس النمامشة) دورًا استراتيجيًا فعالاً طيلة أيام الثورة لاسيما في السنوات الأولى، فشهدت معظمها هجومات الفاتح من نوفمبر ١٩٥٤ كما تحملت عبء الحصار العسكري من طرف القوات الفرنسي، وكاد أن يؤدي إلى خنق الثورة وإجهاضها، وقد كان للناحية الشرقية منها والتي تمتد من خنشلة شرقًا إلى الحدود التونسية غربًا الدور المحوري للاعتبارات الجيواستراتيجية التالية:

١- كانت متاخمة للحدود التونسية وامتداد جغرافي واسع للأوراس غربًا عبر جبل النمامشة ومرتفعات تبسة المتاخمة لناحية سوق أهراس، كما أنها منفتحة جنوبًا نحو ناحية واد سوف، وعلية اعتبرت متسعًا للثورة التحريرية داخليًا وخارجيًا.

٢- استخدمت طيلة سنوات الثورة منطقة عبور في الداخل والخارج وذلك لوجود معظم القواعد الخلفية للثورة الجزائرية داخل التراب الوطني ومستقرًا لمؤسسات الثورة السياسية والعسكرية.

٣- كانت تمثل نقطة عبور لجيش التحرير الوطني للإمداد بالأسلحة والذخيرة وطريقًا في تأمين وصولها إلى المناطق والولايات الداخلية وتخزينها.

وقد شهدت المنطقة الأولى التاريخية خلال العام الأول من اندلاع الثورة نشاطًا سياسيًا وعسكريًا بين الجانبين التونسي والجزائري يتحتم علينا توضيحه من خلال التقارب بين أبناء الشعبين.

ثانيًا: التقارب والاحتكاك بين الجزائريين والمقاومة التونسية وبين التونسيين واندلاع الثورة الجزائرية[1]

لقد تزعمت العناصر الثورية المتمسكة بميثاق لجنة تحرير المغرب العربي وعلى رأسها الخطابي وثوار حركة انتصار الحريات الديمقراطية استراتيجية تجذير وحدة المغرب العربي ووحدة الثورة في هذا الإطار بالدعوة للعمل المسلح ، وبذلك وضع الخطابي خطة شاملة من أجل تحرير أقطار المغرب العربي التي بدت للبعض أنها مثالية وصعبة التجسيد، ولكنها حققت نتائج مهمة لأنه اعتمد على تكوين الضباط وربط الاتصالات الميدانية وعلى خيار الكفاح المسلح في تونس وإنشاء قاعدة تموين خلفية في طرابلس وإرساء توافق مع المناضلين الجزائريين على مبدئي إعلان الثورة وتعميمها على كامل المغرب العربي.

ومن هنا انخرط عدد من أبناء الناحية الشرقية في كل من منطقة تبسة، ووادي سوف، وسوق أهراس ضمن صفوف الثورة التونسية، وهذا اعتمادًا على الوثيقة الصادرة عن بلدية الكاف التونسية. كما ساهم الكثير من الجزائريين في معارك ميدانية إلى جانب أشقائهم التونسيين ضد الاستعمار الفرنسي ومن بين أهم العوامل التي دفعتهم إلى الالتحاق بالثورة التونسية بين سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ هي:

١- الروابط الاجتماعية العميقة بين سكان المناطق الحدودية، فكان لبعض الجزائريين أملاك خاصة بناحية الرديف ونفطة وتوزر والتي تعتبر من أهم المواقع الرئيسية للثورة التونسية.

٢- مشاركة العديد من الجزائريين ضمن الأفواج التي أرسلتها تونس لدعم الفلسطينيين في أول حرب عربية إسرائيلية سنة ١٩٤٨.

٣- تواجد بعضهم في إطار العمل في مناجم الفوسفات القريبة من مدينة الرديف حيث تم الاحتكاك المباشر مع الثوار التونسيين، كما كان هذا الاحتكاك متواجدًا في إطار الدراسة، حيث تأثر الجزائريون بالفكر الثوري المنتشر في الجنوب التونسي للحزب الدستوري، خاصةً بزاوية نفطة القبلة المفضلة لأخذ العلم للناحية الشرقية.

ومن هنا كان الاحتكاك قويًا بين أبناء الشعبين على أساس أنهما يعانيان استعمارًا واحدًا، وتفطن هذا الأخير لأهمية المنطقة الحدودية الشرقية بالنسبة للثورة التحريرية هو الذي دفعه إلى إتباع سياسة تعسفية ضد الشعب الجزائري من أجل فصله عن ثورته وفصل الثورة عن قواعدها الخلفية، سواءً كان ذلك في الشرق أو في الغرب.

ثالثًا: أسباب لجوء الجزائريين إلى تونس

بعد اندلاع الثورة التحريرية مباشرةً، تدفق اللاجئون الجزائريون بأعداد هائلة نحو القرى والمدن الحدودية – التونسية، وهذا بالتوازي مع منحنى الاستراتيجية العسكرية الفرنسية للقضاء على الثورة، والتي ارتكزت على دعامتين أساسيتين:

١- استعمال القوة والإفراط فيها ضد الثوار ومحاصرتهم خاصة في المنطقة الأولى.

٢- محاولة فصل الشعب الجزائري عن الثوار وإقناعه بعدم جدوى العمل العسكري، بحيث عملت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال شاربار على محاصرة الجزائريين ومراقبة

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

الحدود الجزائرية التونسية، وخنق الثورة في مهدها بالمنطقة الأولى، ووقع التنسيق بينه وبين وزير الداخلية فرانسوا ميتران، ووزير الدفاع جاك شوفالي للقضاء على الثور بكل الوسائل وأمروا باستعمال الأسلحة المحرمة ضد الشعب خاصة في الريف مثل النابالم والقنابل المحرقة اعتقادا منهم أنهم يستطيعون القضاء على عزيمة الشعب وفصله عن الثوار.

ولم يصل شهر جانفي (يناير) ١٩٥٥ حتى أحدث الجنرال شاريار عمليات عسكرية وصفت بالآلة الضاغطة، كان الهدف من ورائها القضاء على كل متحرك في الجبال وخنق الثوار في مهدهم، وقطع أنصارهم في كل مكان.[٢] كما تدعمت الاستراتيجية الفرنسية بالقوانين الرادعة مثل قانون الطوارئ والتهجير الذي اعتمده البرلمان الفرنسي في أفريل(أبريل) ١٩٥٥ ليطبق في المنطقتين الأولى والثالثة أولا للقضاء على الثورة. كما شنت عمليات عسكرية خاصة على القرى الجزائرية الواقعة على الحدود الشرقية مع تونس وهذا بين تاريخ ٨ ماي(مايو) ١٩٥٦ و٤ جوان (يونيو) ١٩٥٧ في كل من مشتة واد الحوت، خنقة عون، القالة، روم السوق (عنابة)، عين سماعي، النحالة وأم لعراس وأم السكاك. مهددين من طرف مظليين الجنرال Massu والكولونيل Bigeard لجأ الآلاف من الجزائريين نحو تونس خوفا من الحرق والتعذيب، والإذلال والموت المسلط عليهم من القوات العسكرية الفرنسية.

ولقد كان قرار الحكومة الفرنسية بإنشاء المنطقة المحرمة على طول الحدود الجزائرية - التونسية. ما هو إلا قرار لإبادة أكثر من ٣٠٠٠٠٠ جزائري مقيم على هذه المنطقة، حسب إحصاءات رسمية نشرت بالجزائر سنة ١٩٥٤ حيث ثم حرق الغابات وقصف السكان بواسطة الطيران الفرنسي. وتجلى هذا العمل أكثر بعد القصف التراجيدي لساقية سيدي يوسف الذي دفع بالحكومة الفرنسية لاتخاذ عدة إجراءات من أجل (تبيين حسن نواياها أمام الحكومة التونسية)، وحفظ ماء وجهها أمام الرأي العالمي.[٣]

ومن بين تلك الإجراءات، الإجراء الذي اتخذه مجلس الوزراء الفرنسي في ١٤ فيفري (فبراير) ١٩٥٨ والقاضي بإنشاء (un glacis) أو حاجز جليدي بين الجزائر وتونس، وهو عبارة عن منطقة مجردة أين يتم فيها الفضاء على كل شيء يتحرك (no man' land) على طول ٤٠٠ كلم، وعرض ٣٠ حتى ٥٠ كلم كما هو مبين على الخريطة، ومحدد من جهة الغرب بسكة حديد عنابة - تبسة ممدد بإنشاء رادار نقرين على الحدود الجزائرية - التونسية على مساحة ١٠٠٠٠ كلم^{2}.

على هذه المنطقة كان السيد شبان دلمه (chaban Delmas) وزير الدفاع في حكومة فيليكس غايا، قد فرض سياسة الأرض المحروقة التي تم من خلالها تبديل أكثر من ٧٠٠٠٠٠ ساكن من مقره على حد تصريحه. وفي الحقيقة الرقم يتعدى ذلك بكثير وهي ليست بعملية تبديل، وإنما عملية إبادة وتشريد للشعب الجزائري.[٤] والجداول التالية تبين عدد الجزائريين الذين كانوا متواجدين في المنطقة التي أعلنت محرمة وتم إجلاء سكانها.

منطقة سوق أهراس

المنطقة	الجنسية		
	جزائري	فرنسي	جنسيات أخرى
سوق أهراس	١٢.٧٤٣	٤.١٨٥	--
عين تاحميمين	٣٠٠	١٤	--
دوار بوكريشة	١.٧٠٨	١٣	--
واد سالمي	٩٨٧	٢٥	--
مزج الصفا	١.٣٤٧	٧٢	--
برال	٧٤١	٩٠	--
برال (نواحي)	٢٠٥	٦	--
القحموصية	٨.٦٨٣	٨١٦	٣٢
مشاتي ومزارع	١.٩٥٦	٢٠	--
المنطقة الخضراء (مدينة)	٤١٢	٢١	٠٧
سوق أهراس (نواحي)	٥.١٥٩	١٥٨	--
قمبيطة	٩٠٧	١٧٧	٠٤
زارورية	٧٨١	٦٨	٠٦
مومن (الريف)	٤.٧٤١	٠٣	١٤
أولاد إدريس	٤.٧٦٤	٠٢	--
دوار زارورية	٣.٥٠٥	٢٠	--
دوار بني بربال	٤.١٣٧	٠٩	--
أولاد سوكيس	٤.١٤٣	--	--
دوار الحمامة	٦.١٤٤	--	--
دوار الهدرة	١.٨١٢	٠٧	--
دوار أولين	٥.٩٧٧	--	--
دوار راحية	٥.٣٧٣	٢٥	--
دوار قدارة	٥.١٧٩	٠٢	٠٢
مارينا	٣.٨٧٨	--	--
أولاد بشيش	٧.٣١٢	١٩	٠٤

منطقة القالة

المنطقة	الجنسية		
	جزائري	فرنسي	جنسيات أخرى
مدينة القالة	٢.٣٦٣	١.٩٨٤	٤٣
بلدية القالة المختلطة	٣٧.٥٣١	٦٤٤	١١٩
بوحجار	١.٧٢٩	٢٥٩	٠٥
دوار بوحجار	١٠.٢٣٥	--	--
راندون	٣٠٣	١٥٢	--
بلدية راندون	١١.٣٨٥	٥٨٥	١١٢
موريس	١.٢٣٢	٥٥٤	٠٩

دورية إلكترونية، محكمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

منطقة بونة

المنطقة	الجنسية		
	جزائري	فرنسي	جنسيات أخرى
موندفيل	٣.٨٢٨	٢٢٤	٠٦
سانت جوزيف	٥٦٠	٣٥	--
بودروة	٤٢٥	٠٤	--
موند فيل	٤.٤٤٦	٥٣٣	١٦
دوار أولاد سريم	٣.٥٧٨	٢٠	--
دوار الزقاقرنة	٥.٦٠٦	٥٦	--
دوار الشفية	٤.١٨٢	٢٤	--
دوار مرداس	٣.٠١٤	١٦	--
دوار كورباس	١.١٤٣	٤٨	--
بلاندن	١.٤١١	١٥٧	--
لاكروا	٩٤٧	--	--
روم السوق	٥٣٥	--	--
توستان	٤١٣	١٩	--
يوسف	١.١٩٧	١٢٢	--
الطارف	١.١٧٠	١٧	--

منطقة مورسوت – تبسة

المنطقة	الجنسية		
	جزائري	فرنسي	جنسيات أخرى
دوار قوراي	١٢.٢٥٠	--	--
دوار مورسوت	١٢.١٩٦	--	--
دوار المريج	١٥.٨١٧	٠٩	١٤٩
الونزة	٣.٢٤١	١.١٧٤	٢٣٣
بوخضرة	٣١٣	٢١١	٠٥
الكويف	٣.٢١٨	٦٤	٥٨
مونتيسكيو	٣.٨٥١	٦٤	--
فيلاج مورسوت	٥٠١	٣٦	--
كلارفونتان	١.٠٥٦	٧٨	--
بكارية	١.٠٣٢	--	--
مدرغين	١.٧١٧	٦٧	--

منطقة جنوب تبسة

المنطقة	الجنسية		
	جزائري	فرنسي	جنسيات أخرى
تبسة (مدينة)	١٨.٩٠٥	١.٤٥٢	٧٤
ثلثي الدوار	--	--	--
تبسة	٢.٦٠٠	--	--
ثليجان	٨.٠١٢	--	--
بحيرة الأرنب	٨.٢١٦	--	--
دوار السطح	٥.٨٢٦	--	--
الشريعة	٩.٠٩٩	--	--
الماء الأبيض	٣.١٤٨	--	--
المزرعة	١٠.١٨٥	--	--
تازبانت	٧.٩٤٤	--	--

في كل منطقة سوق أهراس، القالة، عنابة، وتبسة. (حسب إحصاءات رسمية جزائرية سنة ١٩٥٤) وبعملية حسابية بسيطة وجدت عددهم يصل إلى ٤٧٥ ٣٣٤ جزائري.[٥] وبالرغم من ذلك لم يستطع الجيش الفرنسي أن يتغلب على شعب شجاع قرر الموت من أجل كرامته وحريته. وبدأ في فتح صفحة جديدة من تاريخه الأسود حيث بدأ يطبق سياسة الإبادة عن طريق الحرق والتجويع، بعد ما كان قد أنشأ (المناطق المحرمة) في جهات عديدة من التراب الجزائري.

- ففي ٤ فيفري (فبراير) ١٩٥٦ أنشأ المنطقة المحرمة في جهة وهران من سبابنة حتى الحدود المغربية.
- وفي ١١ أفريل(أبريل) من نفس السنة تم وفي الوقت الذي تم فيه إنشاء ٥١٧ موقع عسكري مزود بالسلاح الثقيل، ثم إعلان كل القبائل منطقة محرمة خاصة، عزازقة، Fort-National، Michelet، تيزي وزو، وطبق الحصار الغذائي على كل سكانها.
- وفي ٣ ماي (مايو) ١٩٥٧، دعي سكان دواوير وقرى مدينة جيجل والقل والميلية وبعض مناطق سكيكدة عن طريق منشورات تدعوا فيها القوات الفرنسية الشعب الجزائري إلى ترك منازلهم والتجمع في المراكز العسكرية الفرنسية (المحتشدات) حاملة فيها شعار (l'évacuation ou la mort) (النزوح أو الموت).

وخصصت فيها القيادة العسكرية الفرنسية قوات جوية وبرية هائلة شاركت فيها من ١٧ إلى ٣٥ طائرة، إضافة إلى بناء السد الشائك المكهرب والملغم ابتداءً من شهر جويلية (يوليو) ١٩٥٦ من مدينة عنابة إلى مدينة تبسة، ثم تمديده إلى جنوب مدينة نقرين جنوب تبسة.[٦] ولعل هذا المشروع الضخم يعد من أهم الاستراتيجيات التي طبقتها السلطة الاستعمارية ضمن سياستها العسكرية الرامية إلى القضاء على الثورة التحررية، بعزل الشعب داخليًا وخارجيًا، ودعم الدول الشقيقة المجاورة خاصةً تونس، حيث أدى إلى مغادرة العديد من سكان المناطق التي شملها المشروع إلى تونس لتجنب الحصار المفروض. كما أدى ذلك إلى تعطيل حركة ونشاط الشريط الحدودي الذي اعتاد السكان من خلاله الذهاب والإياب من وإلى تونس لممارسة نشاطاتهم التجارية، كما تعطل النشاط الفلاحي والرعوي بحكم أن النشاط الاقتصادي السائد في هذه المنطقة يعتمد أساسًا على الفلاحة وتربية الماشية.

وفي صيف ١٩٥٧، قامت ٣٠٠ طائرة بقصف عدد كبير من الدواوير في منطقة الشرق الفلسطيني حيث نفذت العمليات باستخدام النابالم، كل هذه الإجراءات التعسفية جعلت ٣٦٥٠٠٠ جزائري يفر من مسكنه من أجل تجنب القصف، والحرق، وهتك الحرمات، والقتل، والحصار، والتجويع، لكنهم وجدوا أنفسهم محاصرين بين خط موريس وخط الرادار في الشرق، وبين القوات

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

الفرنسية المتمركزة على طول الحدود التونسية في الغرب، فكيف يكون المصير؟ التعذيب والموت وكان المحظوظين منهم مَن يستطيعون خرق الحدود واللجوء إلى تونس. إن السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر خاصةً على الحدود الشرقية والغربية، بحكم أنها تمثل قوات خلفية للثورة الجزائرية، أسفرت على ظاهرة تشريد الجزائريين وتهجيرهم سواء داخل الوطن في المحتشدات أو خارجه في المناطق المجاورة.

رابعًا: عدد اللاجئين الجزائريين في تونس

منذ سنة ١٩٥٧ ومع تزايد العمليات الرهيبة التي مورست على الشعب الجزائري للقضاء على ثورته من مناطق محرمة، ومحتشدات...الخ تزايد عدد اللاجئين على الحدود الشرقية والغربية للبلاد، وحسب إحصاءات جهة التحرير الوطني فقد وصل عددهم في تونس لوحدها نحو ١٢٣٦٢٠ لاجئ في ١٣ ديسمبر١٩٥٧. وارتفع هذا العدد إلى نحو ١٣٠٠٠٠ لاجئ في جوان (يونيو) ١٩٥٨ حيث كانت نسبة ٥٥% منهم أطفالاً، و٢٠% نساء والباقي رجال أغلبهم شيوخ، وتمركزت أغلبيتهم على المناطق الحدودية وانقسمت منذ ١٣ ديسمبر١٩٥٧ على الشكل التالي:[٧]

مدينة تونس وما جاورها	١١٦٨٢
مدن أخرى من وسط الشمال	١٦٨٢
الكاف	٥٠٦١٦
سوق لربعاء	٣٢٨٦٠
باجة	٢٨٩٥
الجنوب	٢٣٨٨٥
المجموع	١٢٣٦٢٠

ومن خلال اطلاعنا على بعض الوثائق الفرنسية المتحصل عليها من أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية (Quai D'Orsay)، نجد أن السلطات الفرنسية تجد صعوبة في تحديد عدد اللاجئين، وهذا السفير الفرنسي المبعوث فوق العادة إلى تونس يبعث برسالة إلى سكرتير الدولة للعلاقات الخارجية بتاريخ ٢٥ فيفري (فبراير) ١٩٥٧ يقر فيها بذلك. وإننا نجد صعوبة في تحديد العدد، ولا نجد مصدرًا لذلك سوى (الإحصاءات العامة للسكان التي أجريت مع بداية سنة ١٩٥٦ من طرف قطاع الإحصاء التونسي)، بحيث لم يتجاوز عددهم ٦٦.٨٤٥ لاجئ. ونفس الوثيقة تعود وتؤكد بأن هذا الرقم ليس صحيحًا في كل الأحوال، لأن الإحصاءات كانت عامة ولم يطلب في العملية حتى تسجيل بطاقات الهوية، أي أن الجزائريين في تونس أعطوا معلومات بأنهم تونسيين، وبالتالي اعتبروا تونسيين أثناء الإحصاء لذلك جاء عددهم قليلاً.

ويرجع المفوض فوق العادة يقول أن من الصعوبة تحديد العدد، وإذا رجعنا إلى الوراء وما هو مقيد في (السجل القنصلي) وفيه إحصاء تقديري قام به مراقبون مدنيون سنة ١٩٥٤ أعطى رقمًا يصل إلى ضعف الرقم الأول وهو ١٢٠٠٠٠ لاجئ جزائري. وتقول الوثيقة أنه رقم مبالغ فيه، ولا توجد وسيلة أخرى فعالة لإعطاء إحصاء دقيق وحقيقي للتغيرات التي يعرفها عدد اللاجئين. وفي آخر الرسالة يقدمها المفوض فوق العادة تقريره الشخصي لعدد اللاجئين الجزائريين وهو لا ينعتهم أصلاً بأنهم لاجئين، وإنما يقول أنهم الفرنسيين المسلمين للجزائر المقيمين في تونس les Français Musulmans d'Algérie يمكن تقديره بـ ٧٥٠٠٠ إلى ٨٠٠٠٠٠.[٨]

أما عن الرقم المصرح به من طرف الحكومة التونسية للأمم المتحدة سنة ١٩٥٩عن طريق سفيرها في واشنطن، منجي سليم، هو ٢٥٠٠٠٠ لاجئ جزائري في كل من تونس والمغرب. أما السكرتارية العامة الفرنسية فتقلل هذا العدد بكثير وتقول أنه ٢٥٠٠٠ في تونس، و٣٢٠٠٠ في المغرب، وأن هذا الرقم مضخم وذو أبعاد سياسية، فالحكومة التونسية مضغوطة من طرف جهة التحرير من أجل لفت أنظار هيئة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية، وكذلك من أجل البحث عن أكبر دعم ممكن من المنظمات الإنسانية الدولية للاجئين الجزائريين.[٩] (Extrait de la synthése mensuelle du consulat Général de France à Fés –septempre 1960).

خامسًا: جهود الحكومة التونسية لمساعدة اللاجئين الجزائريين

لقد طرح مشكل اللاجئين الجزائريين مشكلتين أساسيتين بالنسبة لتونس، الأولى سياسية: تتمثل بقضية الاعتراف بالوضع القانوني للاجئين والدفاع عنهم أمام المنظمات الدولية، والثانية إنسانية: تتمثل في كيفية إغاثة ورعاية هؤلاء اللاجئين على الحدود التونسية. فماذا قدمت تونس لنصرة قضية اللاجئين الجزائريين على أراضيها؟

لقد نوه أحمد بومنجل (أحد مسئولي جهة التحرير الوطني) في تقريره للحكومة المؤقتة بعمل الحكومة التونسية، التي قدمت تسهيلات هامة للاجئين الجزائريين حيث دمج بعضهم في الإدارة التونسية الناشئة كما أمنت لهم تسهيلات إدارية مختلفة على الإقليم التونسي (جوازات سفر، تأشيرات...الخ).[١٠] وعبرت الحكومة التونسية عن تخوفها وانشغالها بمسألة اللاجئين الجزائريين الإنسانية، وباشرت اتصالاتها الدولية بالتنسيق مع جهة التحرير الوطني من أجل طرح القضية على هيئة الأمم المتحدة وعلى المندوبية السامية للاجئين.[١١]

وأمام كل هذا واجهت الحكومة التونسية الفتية عبء اللاجئين، وسعت إلى أن تقدم مشروع قرار يتضمن حث المندوب السامي لشؤون اللاجئين على الإسراع بمساعدة اللاجئين بكيفية فعالة، القرار الذي تقدم به ممثلاً تونس والمغرب كل من المنجي سليم، والفيلالي، والذي أقرته هيئة الأمم المتحدة في ٦ نوفمبر ١٩٥٨،[١٢] والذي كلل بتدخل المحافظة السامية للاجئين والعديد من المنظمات

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

الدولية والحكومات لتقديم مساعدات خاصةً بعد النداء الذي أعقب أشغال الندوة العالمية للهلال والصليب الأحمرين والذي جاء فيه: "بما أن عددا كبيرا من الجزائريين معظمهم من النساء والأطفال اضطرتهم حوادث الجزائر إلى الهجرة فلجئوا إلى تونس والمغرب، وبما أن أغلبية هؤلاء اللاجئين المتزايد عددهم كل يوم يوجدون في حالة احتياج تام... وبما أن الإعانات التي قدمتها الحكومتين التونسية والمغربية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر التونسي وجمعيات أخرى متمسكة بمبادئ الهلال الأحمر، لم تكف لدفع الخطر الكبير الذي يهدد حياة هؤلاء الضحايا البريئة فإن ...المؤتمر... يوجه للعالم نداءً حثيثًا لكي تتحقق مثل هذه المساعي في فائدة اللاجئين".[١٣]

وعلى إثر كل هذا تضاعفت المساعدات الإنسانية لصالح اللاجئين الجزائريين وبلغت ما قيمته ٢٢ مليون دولار أمريكي ما بين سنوات ١٩٥٩ و ١٩٦٢.[١٤] وقد قامت الحكومة التونسية باستقبال هذه المساعدات وتوزيعها بمعرفتها على اللاجئين الجزائريين، الأمر الذي لقي إزعاجا من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إذ أن التونسيين لم يتركوا لهم مجالاً للتعامل مباشرة مع المنظمات الدولية والهبات التي تأتي من طرف الدول الصديقة، لصالح اللاجئين الجزائريين على الحدود التونسية، وعدم شمولية توزيعها لكافة اللاجئين، وعليه فقد طالبت جبهة التحرير الوطني بمنحها صلاحيات توزيع المساعدات وتخويل الهلال الأحمر الجزائري بممارسة مهامه، غير أن السلطات التونسية لم تستجب لهذه المطالب إلا بعد تزايد ضغوط جبهة التحرير الوطني ولم ترفع قيودها على المساعدات الإنسانية إلا في سنة ١٩٦٠.[١٥]

سادسًا: ملاحظات

إن ما وجدته في الوثائق الفرنسية يجرني إلى اتخاذ عدة ملاحظات.

١- السلطات الفرنسية لا تعتبر المشردين الجزائريين في كل من تونس والمغرب مشردين، أو لاجئين جزائريين بل يعتبرونهم الفرنسيين المسلمين للجزائر في تونس (les Français Musulmans d'Algérie en Tunisie) أو: (les (soi-disant) réfugiés Algériens de Tunisie).

٢- هم لا يعترفون بأن الجيش الفرنسي ومن ورائه الحكومة الفرنسية هي التي أنشأت هذه الظاهرة، بل جيش التحرير وهيئته هم المسئولون عن ذلك، وأن ارتفاع عدد اللاجئين في تونس معناه ارتفاع عدد جيش التحرير، فيما يعتبرونه بأحداث الجزائر (les évènement d'Algérie).

٣- تعتبر أن الحكومة التونسية وعن طريق مجهودات سفيرها، المنجي السليم، في واشنطن لدى هيئة الأمم المتحدة ولدى المفوضية العليا للاجئين هي التي تبحث عن خلق مشكل اللاجئين الجزائريين، في حين هو لا يعتبر مشكلاً صنعته الحكومة الفرنسية، بل (المتمردين) من جيش التحرير الجزائري وجبهته (FNA.FLN).

٤- كما ترى أن الحكومة التونسية تضخم العدد، وتبالغ فيه من أجل لفت أنظار هيئة الأمم والعالم للقضية الجزائرية، والحقيقة أن الحكومة الفرنسية هي التي تحاول تقليص عدد اللاجئين من أجل غض النظر عن هذه الشريحة الجزائرية المشردة، وعن الأعمال الاستعمارية التعسفية ضدها، والعمل على عدم تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية من أجل تقليص المساعدات الإنسانية الدولية، خوفًا من أن يذهب جزء منها إلى جيش التحرير الجزائري وجبهته المرابض على التراب التونسي.

٥- إن كانت تونس الفتية بعهد الاستقلال قد احتضنت اللاجئين الجزائريين وقدمت لهم بعض المساعدات الخاصة بالدفاع عن قضيتهم في المحافل الدولية، إلا أن إجراءاتها الإدارية في الوصاية ومراقبة المساعدات الإنسانية المقدمة للاجئين من طرف الهيئات الدولية والدول الصديقة أثار تحفظات جبهة التحرير الوطني، وطالبت هذه الأخيرة بمنحها صلاحيات توزيع المساعدات وتخويل الهلال الأحمر الجزائري بممارسة مهامه.

خاتمة

إن السياسة الاستعمارية الفرنسية كانت جد تعسفية على الشعب الجزائري الذي حاول الدفاع عن قضيته، لأنه تيقن بأنه لا جدوى من المسار السياسي، ولا بد من المسار الثوري لتحقيق كرامته ووجوده على أرضه. غير أن الاستعمار واجه ذلك بشتى الطرق واستخدم أبشع الجرائم في حق الإنسانية ضده، وكان من أهم ذلك محاولة إبادته وتشريده وتهجيره عن أرضه وأرض أجداده، وخلق مشكل اللاجئين الجزائريين المشردين، وهي عملية إجرامية ضد حقوق الإنسان الجزائري، وضد المبادئ الحضارية التي كانت تدعيها فرنسا، فعلى التاريخ أن لا يفوت الحكم على فرنسا وبشدة على ما حاولت فعله من أجل سرقة ضمير الجزائريين. كما لابد للتاريخ أن يقف وقفة إجلال لكل الشعب الجزائري، الذي استطاع بكل ثقة وإيمان بثورته مقاومة الصعاب، ومقاومة مستعمر عربيدًا في استعماره.

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

الهوامش:

(1) Amira Aleya Sghaier,"La Tunisie et la Révolution algérienne", in Actes du 1er congres du forum d'histoire contemporaine sur méthodologie, de l'histoire des mouvements nationaux au Maghreb, Fondation Temimi, Septembre, 1998, P.110.

(2) Pierre Montagnon: La guerre d'Algérie, genèse et engrenage d'une tragédie, du 1 novembre 1954 au 3 juillet 1962, Parie 1954, PP 151- 155.

(3) Archives de ministère des Affaires Etrangères, Quai d'Orsay, Secrétariat d'Etat aux affaires Algériennes: 1959-1967, sous Série : FLN et algériens en Tunisie 1957, Carton N°85. Le drame des réfugiés algérien en Tunisie, République Tunisienne, Secrétariat d'Etat à l'information.

(4) IBID.

(5) IBID.

(6) IBID.

(7) El Sgahier, op.cit, p.128.

(8) A.M.A.E, Quai d'Orsay, Secrétariat d'Etat aux affaires Algériennes: 1959-1967, sous Série: FLN et algériens en Tunisie 1957, op.cit.

(9) A.M.A.E, Quai d'Orsay, Secrétariat d'Etat aux affaires Algériennes Maroc 1956-1968, sous Série: Réfugiés algériens, Carton 87, (Extrait de la synthèse mensuelle du consulat Général de France à Fés –septempre 1960).

(10) El Sgahier, op.cit, p.129

(١١) أنظر: **المقاومة الجزائرية**، ع١٦، ٣ جوان١٩٥٧، ص١٢.

(١٢) **المجاهد**: العدد (٣٣)، ٨ ديسمبر١٩٥٨، ص ١٣.

(١٣) **المجاهد**: العدد (١٤)، ١٥ ديسمبر١٩٥٧، ص ٤.

(١٤) بوحوش، **التاريخ السياسي بالجزائر منذ البداية ولغاية ١٩٦٢**، ط١، بيروت، ١٩٩٧، ص ٤٤٧، ٤٤٨.

(15) Farouk, Ben Atia, **Les Actions humanitaires pendant la lutte de libération** (1954 - 1962), ED.DAHLAB, Alger, 1999, P.P 93- 94.

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449